مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

سوريا الجديدة..مخاوف وتحديات

الندوة الحوارية

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

سوريا الجديدة..مخاوف وتحديات

الندوة الحوارية

نظّم مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة بتاريخ الثامن والعشرين من شهر يناير/ كانون الثاني 2025 ندوة تخصصية عن مآلات الأوضاع في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد ، تحت عنوان: " سوريا الجديدة ..مخاوف وتحديات "، حضرها نخبة من الباحثين والسياسيين وقدم فيها الأستاذ رشيد العزاوي الأمين العام للحزب الإسلامي العراقي، ورقة بحثية عن رؤيته لتطورات المشهد السوري وكيفية التعاطي معه من قبل العراق.

أدار الندوة الباحث الأستاذ إبراهيم العبادي حيث تحدث في مستهل تقديمه للأستاذ العزاوي عن ضرورة أن يتحلى الساسة في العراق بالواقعية والحكمة وأن يغادروا مخاوفهم عند التعاطي مع أي حدث أو تطور سياسي، فالخوف قد يشلّ التحرك الدبلوماسي للدولة ولايمنحها المرونة اللازمة والمطلوبة في العلاقات الدولية. وأضاف: أن العلاقات الدولية لاتبنى أصلاً على أساس الثقة وإنما على أساس المصالح، وبالتالي فمن الطبيعي أن لاتكون هناك ثقة تامة أو متبادلة بين أطراف العلاقات السياسية الدولية حتى لو كانوا أقرب للتحالف، فدائما هناك مساحة للحذر وعدم اليقين والتحسّب لإحتمالات تغير العلاقة من التعاون إلى الخصومة، دون أن يعني ذلك تغليب المخاوف والحذر في إقامة العلاقات مع الآخرين.

تحدث بعدها الاستاذ رشيد العزاوي عن رؤيته لسوريا في ظل الإدارة الجديدة وماتواجهه من تحديات وعن التعاطي العراقي مع "الزلزال السوري" بما يخدم المصالح العراقية العليا، وإستعرض ما جاء في ورقة بحثية أعدّها عن هذه الرؤية المستندة إلى تحليل موضوعي وقراءة دقيقة للواقع السياسي السوري الراهن.

ونعرض فيما يلي ملخصاً لأهم المحاور والأفكار التي وردت في ورقة الأمين العام للحزب الإسلامي العراقي لتعميم الفائدة.

<u>أولاً: مدخل وأسس للفهم</u>

يبدو الحديث عن القضية السورية من الأهمية بمكان بما يجعله اليوم في مقدمة الملفات المطروحة على الساحة السياسية في المنطقة عامة، والملف الإقليمي المرتبط بالعراق خاصة، وذلك من عدة وجوه. فالتغيير المفصلي الذي تحقق مؤخراً في سوريا لم يكن يعبر عن انتصار ثورة شعبية أو تبدّل في نظام حكم سياسي، بل هي انتقالة حادة من وضع إلى آخر، وزلزال سياسي له إرتداداته العميقة على المناطق المجاورة دون شك، ويزداد ذلك التقييم موضوعيةً حين نضع في الاعتبار شكل الإدارة الجديدة والتي تحمل في داخلها الكثير من المنحنيات وتثير الكثير من التساؤلات.

ابتداءاً، لا يمكن فهم القضية السورية بمعزل عن تاريخية نظام الأسد وخصائص حكمه من التغلغل في جسد الدولة والاستفراد بالسلطة بشكل مطلق والحكم بمنهج شمولي وما عكسه كذلك خارجياً من سياسات فيها استقطاب لمحور دون آخر، وتأثير على أحداث الكثير من الدول ومنها العراق.

لقد حملت القضية السورية خصوصية المدة الزمنية الطويلة للثورة، والتضحيات الجسيمة التي قدمها أبناء الشعب السوري، وبالتالي فالتعاطي معها يجب ألا يغفل هذه الجزئية المهمة مهما نظر البعض من ارتياب مفهوم تجاه القوى المنتصرة في الوقت الراهن.

فالنظام السوري كان قبيل 8 كانون الأول 2024 ، قد تحول إلى عنوان فارغ المضمون، وأداةً بيد أطراف مختلفة تستخدم بقاءه لتمرير أهداف خاصة بها، وبالتالي فلحظة السقوط كانت متوقعة بل وإعلان متأخر عن نظام توفيَّ سريرياً، وهذا أمر جوهري لا يمكن اغفاله كونه أصاب المنطقة برمتها بشيء من الاضطراب المتواصل والذي اوجد الحاجة والتطلع ربما إلى التغيير اللازم فليس من عوائد الحياة استمرار مثل هذا الوضع المرتبك مهما طال زمنه.

والحاجة لفهم المتغير السوري وهو يستند إلى النقطة أعلاه، يضاف لها سرعة الحدث ودور الداعم الخارجي في تحققه – دون ان يحمل شكل الإحتلال – مما لا يطعن في النوايا المخلصة لملايين السوريين، ويسجل أهمية إدراك ذلك في التعامل مع الواقع الجديد والذي يحمل معه بالفعل العديد من التحديات التي سترسم خارطة سياسية جديدة لها تأثيرها على ما حولها دون شك، وهو ما يحتاج إلى قراءة عقلانية ومتأنية تحقق سلوكاً يؤتي ثمرته.

ثانياً : المخاوف والتحديات وسبل مواجهتها

ان المتغير السوري وقع وهو يحمل معه محاذير ومخاوف عدة على الرغم من سرعته، وهذه المحاذير يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار نظراً للارتباط العراقي المصيري مع الجارة الشقيقة سوريا، ومن ذلك:

1- مخاوف النزاع الداخلي وصراع الفصائل أو الحرب الأهلية : وهو تخوف سيبقى قائماً إلى حين استقرار الأوضاع، وذلك لما تحمله تلك الفصائل المسلحة من مرجعيات مختلفة، وأهداف خاصة قد تفجِّر خلافات لاحقة مع الوصول إلى مرحلة تقسيم الغنائم.

وعلاج ذلك يكون بالمسارعة في ترسيخ القانون واشراك جميع المكونات وممثلي الاتجاهات السياسية بالتشكيلات الجديدة والالتزام الصارم بتنفيذ الانتقال الديمقراطي السلمي.

2- عودة فلول النظام السابق واستعادة سيطرة الدولة العميقة: فنظام حكم امتد لأكثر من 50 عاماً لا يمكن محو آثاره المتجذرة في الحياة السورية في وقت يسير، ويحتاج سياسة حكيمة وواعية تراعي المعالجة بدقة متناهية تزيل تلك الآثار بنجاح ودون ضرر.

وعلاج ذلك بإعداد قانون دقيق يوازن بين تنفيذ القانون وسياسة العفو.

3 -تعويق بناء الدولة السورية الحديثة وذلك بالإخفاق في معالجة التحديات الأمنية، والالتزام بمقتضيات المرحلة الانتقالية من كتابة دستور جديد ومنح الحريات السياسية واجراء الانتخابات وبناء دولة المواطنة أو الحفاظ على الموقف من القضية الفلسطينية والخضوع لمنهج المهادنة والتطبيع اضطراراً أو قناعة.

وعلاج ذلك بتأمين أجواء مستلزمات الانتقال الديمقراطي.

4- الفدرالية والتقسيم : وهو مخطط سيظل مطروحاً ما لم تُردم هوة الثقة بين المكونات ويتم الالتفاف حول الهوية الوطنية للدولة، وهو تحدي يزداد خطورة مع وجود أطراف تنتهز الفرصة لاستغلال الفراغ السياسي لتنفيذ أهدافها.

وعلاج ذلك بإعداد دستور لسوريا الجديدة بشكل مهني يلبي طموح جميع المكونات ويرسخ الثقة بينها.

5- سيطرة التنظيمات الإرهابية (داعش) وتكرار سيناريو العراق بالتمدد في المحافظات السورية وإعلان هيمنتها عليها.

و علاج ذلك بالتعاون مع دول الجوار أمنياً واستخباراتياً ومعالجة الخلايا النائمة وعدم التهاون في معالجتها.

ثالثاً: العراق وسوريا بين الإلتقاء والافتراق

ترتكز جزئية العلاقة العراقية السورية ما بعد سقوط نظام بشار الأسد إلى عدة محددات ابرزها التردّد في قبول الشكل الجديد للنظام السياسي بعد مرحلة الأسد، والقوى المؤثرة فيه، والتي تحمل ماضياً يُثير الارتياب.

ولكن لا بد من الإشارة هنا إلى أن التاريخ لا يعود إلى الوراء، فنظام الأسد مضى إلى غير رجعة، وليس من المصلحة عدم الاعتراف بالواقع الجديد في سوريا، بل على العكس ينبغي توظيفه في تحويل المخاوف والتهديدات إلى فرصة للعمل المشترك والنجاح، ولا يقلل من الدافعية المطلوبة للشكل السياسي الجديد في سوريا والذي حاز اليوم الإعتراف العربي والدولي دون تردد.

لذا يمكن القول ان على العراق تطبيق المنهج الحكومي والشعار الذي رفعه بان يكون ساحة التقاء لا ساحة صراع، أي وسيط ايجابي تلتقي فيه الدول وتحل المشاكل وتعالج الملفات لا أن يكون ساحةً لتصفية الصراعات، سيما وان سوريا تمثل اليوم وهي تجتاز لحظة الانتقال فرصة للإستثمار.

ان صورة العلاقة بين العراق وسوريا الجديدة تنتظمها 5 أشكال هي على النحو الآتي:

1- المخاوف: وتدور حول إثارة الطائفية التي تنعكس ترددتها في الساحة العراقية، وما قد يوجده من عودة الاضطراب الأمني الذي ما زال العراق غير مستعد بالكامل لمواجهته.

2- العدو مشترك وهما يتمحوران بشكل أساس حول داعش + حزب العمال PKK، مما يستدعي الحاجة لسياسة مشتركة بالمقابل لتحييدهما وإيقاف نشاطهما بشكل كامل وبما يحقق في التالي الأمان المشترك.

3- الاحتياج سوري والمتمثل بالحاجة إلى إعادة الأعمار، وإنجاز مستلزمات الانتقال الآمن من اجراء الانتخابات وكتابة دستور جديد، مما يمنح العراق الفرصة للمساهمة بالدعم بالإمكانيات والخبرات.

4- الفرص العراقية من ثروات النفط، والامكانيات المالية الفارقة، ووجود مشترك المزارات والمراقد الدينية بشكل متبادل بما يوفر إمكانية التعاون والاسناد.

5- الاشتراك الاستراتيجي من الحدود الطويلة والحلفاء الأقوياء، الأمر الذي يوفر فرصةً لمد جسور العمل فيما بينهما.

الخلاصة:

ان المنطقة اليوم تمر بمتغير استراتيجي كبير لا يمكن نكرانه، وعلينا كعراقيين المبادرة للعمل في مرحلة الفراغ الراهنة، وقبل إتمام الانتقال، وإلى استثمارالفرص المتاحة لتبديد المخاوف، وتثبيت شراكة قائمة على رسم حاضر سوريا بالشكل الذي يحقق الاطمئنان إلى مستقبل العراق والذي يهمنا بالمقام الأول.

إن سوريا الجديدة تنتظر اليوم من العراق مبادرات وبسرعة، ومنها سد حاجة الشعب من الغذاء، والمساهمة في إعادة اللاجئين السوريين إلى ديارهم، وتأمين الحدود من خطر داعش المحتمل، وهي بالنهاية تصب في المصلحة العراقية كون وطننا ما يزال يواجه تحديات مشتركة.

وهنا نقول ان موقف الحكومة العراقية اليوم يُمثل ادراكاً واعياً للتحول الاستراتيجي المهم الذي وقع في المنطقة والذي يترافق مع تغيّر الإدارة الأمريكية والدور التركي تجاه هذا الملف وتأثيرات طوفان الأقصى، وإدراك من الحكومة بأن استقرار سوريا يصب في صالح العراق، والعكس صحيح.

وبالتالي فالمطلوب اليوم من العراق إعتماد سياسة وطنية منفتحة ومدركة لكل التحديات ومستجيبة لكل التطورات.

***